

يعد التعليم بوابة التنمية والتطور في المجتمعات المتقدمة التي أصبحت حكوماتها تولى قضية التعليم اهتماما بالغا وتعتبره أولوية من اهم الأولويات.. والتعليم العالي في الكويت على الرغم من ايجابياته ومسيرته الطويلة الا انه ينطوي على العديد من السلبيات والأزمات والمشكلات في مختلف قطاعات التعليم، سواء جامعة الكويت او التعليم التطبيقي وايضا الجامعات الخاصة والابتعاث للخارج.. ويأتي على رأس هذه المشكلات ضعف القدرة الاستيعابية للأعداد المتزايدة من الطلبة والتأخر في اقرار قانون الجامعات الحكومية وضعف مخرجات التعليم العام والكثير من الأمور الأخرى. وحتى نحقق الرغبة الأميرية السامية بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري لا بد من إعادة النظر في قضية التعليم واعطائها الأولوية سواء في مجلس الوزراء او مجلس الأمة وتلبية احتياجات التعليم التي تؤدي بالطبع الى تطوير المنظومة التعليمية بشكل عام سواء على مستوى التعليم العام او العالي. «الانباء» دقت ناقوس الخطر وطرحت تلك القضايا والمشكلات خلال ندوة نظمته بعنوان «التعليم العالي ما بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل» شارك فيها عدد من الخبراء والمتخصصين بالشأن التعليمي لمحاولة الخروج بتوصيات نأمل ان تجد صداها لدى المسؤولين.

ادارات الندوة وأصدرنا للنشر: الام خليفة

## ندوة «الانباء»: التعليم العالي بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل: الدعوة لتشكيل مجلس أعلى يشرف على النظام التعليمي العام والخاص

على سبيل المثال مسار مهني ومسار «عالي» ومسار فني، ويجب ان تكون هناك فرص تعليمية عليا سواء في المجال الفني او في المجال الأكاديمي البحث لمن يطلب هذا النوع من التعليم.

واضافت: لو اخذنا الكويت كنموذج على سبيل المثال فسنرى انها وفرت الفرص التعليمية إما عن طريق جامعة الكويت وهي الجامعة الحكومية الوحيدة او عن طريق البعثات الداخلية للجامعات الخاصة، بالإضافة التي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والبعثات الخارجية عن طريق وزارة التعليم العالي، وأنا على قناعة باهمية اتاحة فرصة التعليم العالي لجميع المواطنين، فالمدول المتقدمة أصبحت اليوم تنظر الى ما بعد التعليم العالي، فمن باب أولى ان يكون التعليم العالي متوافرا سواء على مستوى التعليم الجامعي او التعليم المهني والفني.

واكدت د.الحمود ان من ابرز التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي هي القدرة الاستيعابية لكل مؤسسة، فعلى الرغم من وجود جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والجامعات الخاصة فمازلتنا في مؤسسات التعليم العالي لسن تستوعب ما لم يكن هناك تطوير للبنية التحتية للتعليم العالي، سواء بزيادة القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي وانشاء المزيد من الجامعات الحكومية في الكويت نظرا لان التعليم الجامعي لا بد ان يوفر لجميع الراغبين به.

واضافت انه لا بد ايضا من التركيز على نوعية التعليم بحيث يكون تعليما ذا جودة معتمدا ومرتبيا بمؤسسات عالمية مرموقة وغيرها من الامور التي يجب على المؤسسات التعليمية ان تأخذها بعين الاعتبار، ولهذا الغرض تم انشاء مجلس الجامعات الخاصة من اجل ضمان ان الجامعات الخاصة تسير في مسارها الصحيح، كما ان جامعة الكويت لديها العديد من الاشراف لاعتماد كلياتها وبرامجها، بالإضافة الى ان الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بدأت مؤخرا في اخضاع كلياتها للاعتماد الأكاديمي.

واستطردت د.الحمود قائلة: من خلال خبرتي في كثير من مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي نجد ان مؤسسات التعليم العالي الكويتية سواء الحكومية او الخاصة تكون دوما في مستوى متقدم من ناحية الجودة بدرجات متفاوتة، لكن المستوى محكوم بضوابط معينة، كما انه حاليا تخضع المدارس الخاصة في وزارة التربية الى التقييم ومعايير الجودة، وفي الحقيقة فان زيادة ثقة الطالب وقدرته على التواصل وتحمل المسؤولية يعتبر من التحديات المهمة نظرا لان الكثير من طلبتنا وفرت لهم الاعانة الاجتماعية والمفعد، ولكن تبقى مسؤولية المؤسسات التعليمية في خلق شخصية الطالب العتمد على ذاته والقادر على المساهمة في تنمية وتطوير المجتمع، ولا بد من تكثيف جهود كل الجهات حتى نرقى بالمؤسسات التعليمية ومن اجل ان تحقق الطموحات المنشودة.

الواقع سبي

أما رئيس جمعية اعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت د.محمد الخضر فبدأ حديثه قائلا: لا اريد ان تكون نظرتي

النائب د.عبدالكريم الكندري

الكويت تعاني من انتشار الفساد الإداري.. وتطوير التعليم هو تطوير إداري في المقام الأول

لدينا إشكالية في إدارة العملية التعليمية في الكويت من رأس الهرم إلى أسفله في ظل غياب التشجيع على الإبداع

ننتقد إلى رؤية تعليمية واضحة على العام.. ولا توجد إشارة للقطاع الخاص في السلم التعليمي

ضرورة إعطاء الحرية للطلاب لاختيار نوع التعليم الذي يريده دون أي ضغوطات من الأهل

مشكلتنا في الكويت هي غياب الهدف من التعليم وأساندة جامعة الكويت مازالوا يتبعون أساليب التعليم التقليدي وعليهم تطوير قدراتهم



د.عبدالكريم الكندري

نحتاج اليها، فعلى سبيل المثال أسأل احبائنا خريجي الابدي ايهما يسبق الآخر العصر الأموي ام العباسي؟ وأسأل خريجي العلمي ايهما يسبق الآخر العصر الطباشيري ام الحجري؟ ولكن لا تكون لديهم اجابات محددة، فهناك حشو في المناهج الدراسية يمكن اختزاله في مادة واحدة في ستة دراسية واحدة، وانتساءل: ماذا ستستفيد الكويت من خريجي الجغرافيا والتاريخ والجيولوجيا؟ فهل التعليم العالي حق مكتسب ام اصبح وجوده مجرد تطويل طابور البطالة الموجود حاليا في الكويت؟ وأنا على يقين انه لو كانت نسبة القبول بجامعات الكويت 90% ولم تكن هناك جامعات خاصة لسزاد عدد الأشخاص الموجودين في دعم البطالة من 17 الفا الى 50 الف شخص.

مسارات مختلفة

واكدت مديرة الجامعة العربية المفتوحة د.موضي الحمود ان التعليم العالي اصبح ضرورة ملحة في مجتمعاتنا ولا يمكن ان نقول ان التعليم يمنح فقط للمتميزين، موضحة انه في اي مؤسسة تعليمية لا بد ان يكون هناك تفاوت في قدرات المتحسين اليها، فهناك المتميز والمتوسط وايضا هناك تفاوت في مستويات المؤسسات التعليمية، فهناك جامعات متميزة وجامعة متوسطة ولكن في جميع الأحوال يجب ان يكون التعليم العالي متاحا لمن يرغب في الانخراط فيه لأنه بناء للمجتمع ككل.

وقالت د. الحمود: من مجتمعنا لا يختلف عن المجتمعات الأخرى بما فيها المجتمعات العربية الفقيرة التي أصبحت توفر التعليم العالي بمختلف تخصصاته، وأنا من انصار ان يكون للتعليم مسارات مختلفة منها وتعوده على التفكير السليم وتحديد رغباته وميوله، وهنا لا بد من اصلاح التعليم العام في مراحله الاولى لضمان صلاح مراحل التعليم العالي وتطويره بالشكل الأمثل.

دور الأسرة

وقال رئيس مجلس انماء كلية بوكسهل الكويت د.عبدالرحمن الشايحي: نشكر جريدة «الانباء» على هذه الدعوة الكريمة، ويستحضرني حقيقة غوار الطوشة عندما قال «إذا أردت ان تعرف ما يحدث بالبرازيل فلاد لك ان تعرف ما يحدث في استراليا»، ومن وجهة نظري فإن التعليم العام هو الحجر الأساس، وقد ألقينا اللوم على الحكومة والمؤسسات التعليمية والمناهج الدراسية وتناسينا دور الأسرة، فالأسرة والتثنية تلعبان دورا كبيرا خاصة عندما نمنح الإبناء حرية التفكير والاختيار والإبداع.

ولفت الشايحي الى ان بعض اولياء امورهم يزرعون في نفوس ابنائهم منذ الصغر انهم اذا لم يتخرجوا مهندسين واطباء فسكونون اشخاصا فاشلين في المجتمع، وهذا الامر خطأ ولا بد من دق ناقوس الخطر، بالإضافة الى ان الصدمة الكبيرة عندما يصل الطالب الى المرحلة الأخيرة في الثانوية العامة ويكتشف ان ميوله اديبة على الرغم من التحاقه بالقسم العلمي، وهنا اقترح ان يتم اجراء اختبار السدرات في مرحلة سابقة لمرحلة الصف الثاني الثانوي الذي يختار فيه الطالب التخصص العلمي او الادبي ولا بد من ايجاد ادارات متخصصة في الفانويات العامة تقوم بعمل اختبار قدرات وتعرض نتائجه على اولياء الامور حتى لا يؤثر او على اختيارات ابنائهم. وقال: انه لا بد من اعادة غربة التعليم فهناك تخصصات لا



حمود الحمدان

كل شيء... وأوضح الكندري انه من الطبيعي عندما يكون هناك انحياز في جميع المستويات فلن نجد مستوى مبدع بمفرده، لافتا الى ان الكويت تعاني حاليا من انتشار الفساد الاداري، لاسيما بعد ان تربعت على عرش الفساد واحتلت مراكز اولي في مؤشرات الفساد مقارنة بدول الخليج، موضحا ان تطوير التعليم هو تطوير اداري ولدينا مشكلة في ادارة العملية التعليمية في الكويت من رأس الهرم إلى أسفله في ظل غياب الإبداع والتشجيع عليه، ونجد ان مسألة التعليم في الكويت أصبحت مجرد استمرار لعادة قديمة موجودة بان يذهب الابناء الى المدارس صباحا ويعودون ظهرا وايضا على مستوى التعليم الجامعي فاصبح الطالب يذهب للجامعة للحصول على شهادة.

وقال ان هناك نقطة قد لا يعول البعض عليها كثيرا ولكن من وجهة نظري انها تشكل عائقا كبيرا وهي تتعلق بالمنشآت، فأنا اتكلم عن منشآت غير مريحة وطاردة للطلاب، ولا توجد لدينا رؤية تعليمية واضحة على مستوى التعليم العام فيوما تخرج لنا وزارة التربية بقرارات سواء باضافة مادة او الغاء مادة دون النظر الى المناهج الدراسية بشكل متكامل وتحديد الاهداف المرجوة من التعليم. وشدد الكندري على اننا نعاني من غياب الرؤية وغياب الاهداف، ونرى اليوم ان جل اهتمام الدولة يتوجه حاليا للرفع بالقطاع الخاص وتوظيف الخريجين بهذا القطاع ولكن مازلتنا لا نجد اي اشارة للقطاع الخاص في السلم التعليمي وهناك فجوة كبيرة بين التعليم وبقية مؤسسات الدولة.

التعليم العالي والتعليم العام

بدورها، اكدت مديرة ادارة

النائب محمود الحمدان:

معظم دكاترة التعليم الجامعي لا يسعون لتطوير أنفسهم مما جعل الطلبة يلجأون إلى المدرسين الخصوصيين

مكافآت الأساتذة الحالية ليست سيئة ولكن نطمح إلى أن يحصلوا على مكافآت أكبر

التعليم العام أصبح أشبه بحقل التجارب.. وتراخي بعض أولياء الأمور والدلال الزائد أثرنا على تلقي الطالب للمواد العلمية

هناك غياب للتنسيق في التعليم العالي فيما يخص احتياجات سوق العمل

لا بد أن يكون هناك ربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل

أطالب مؤسسات الدولة المختلفة بالتعاون فيما بينها لتنمية المواطن الكويتي

منظمة متكاملة من جهته، قال عضو اللجنة التشريعية بمجلس الأمة النائب د.عبدالكريم الكندري: نشكر جريدة «الانباء» على هذه الاستضافة، واذا اردنا ان نتكلم عن تقييم واقع التعليم بشكل عام في الكويت فانا اعتقد ان هذا السؤال مهم للغاية، وحتى نبسط الامور فاذا وضعنا سلما عشريا من واحد الى عشرة فاعتقد ان التعليم يتراوح بين 5 و6 من 10، فنجد اليوم ان التعليم الخاص بدأ ينهض في المجتمع وسبق التعليم الحكومي الموجود سواء على مستوى التعليم العام او الجامعي وايضا الدراسات العليا.

واضاف ان التعليم يعتبر جزءا من منظومة كاملة، واستذكر في هذا المقام مقالة للمرحوم احمد الربيعي فذاتما تكون في بالي عند حدوث اي ازمة، قالها عندما كانت هناك ازمة رياضية نتيجة خسارة احدى البطولات وكانت هناك حالة من الاستياء الشعبي، فقال الربيعي «انتم زعلانين على خسارة كأس ونحن نخسر في



(ماني الشمري)

مدير التحرير الزميل محمد الحسيني وسكرتير تحرير الشؤون البرلمانية الزميل حسين الرضمان ورئيسة قسم المحليات الزميلة عفاف مختار والزميلة الاء خليفة في متابعة لمحاور الندوة

# إعادة النظر في منظومة التعليم العام والتوسع في البعثات الخارجية



د.محمد الرميحي



رئيس التحرير الزميل يوسف خالد المرزوق يتابع أعمال الندوة



د.موضي الجمود

الخاصة، ونحن نصر على التعليم العام مقارنة بالمدارس الخاصة إلى 3 ولكن لا أقول جميع المدارس بل أن بعض المدارس الخاصة هي مدارس جيدة والفرق بينهما هو الإدارة.

وشدد الرميحي على ضرورة تحديد الأهداف المرجوة من التعليم ولخصها في 3 قضايا رئيسية وهي: المعرفة والمهارة وموقف إيجابي من الحياة، فالمعرفة متغيرة ولا بد أن نتحدث عن مهارات حديثة كاستخدام التكنولوجيا وطريقة الكلام والعرض ويؤسفني أن أعضاء هيئة التدريس ليست لديهم أي مهارات تكنولوجية ولا يعرفون كيفية إرسال بريد إلكتروني على سبيل المثال.

كما أن لدينا انقسامًا اجتماعيًا واضحًا، فلدينا السنة والشعبة واغنياء وفقراء، واعتقد أنه سيكون لدينا في العشرين عاما القادمة خريجو الجامعات الجيدة وخريجو الجامعات السيئة لاسيما في ظل غياب الرؤية المجتمعية ووجود الإدارة التي تعتمد على من يعرف وليس ما يعرف.

وحول فكرة ربط التعليم بسوق العمل، قال الرميحي أن الجامعات التي تفكر بشكل استراتيجي تربط سوق العمل بالتعليم، وأتمنى من نواب مجلس الأمة أن يبنوا فكرة وهي منح زملائنا المتعثري في الجامعات ستة أسابيع إضافية ليذهب إلى العمل لاسيما في المجتمعات المتقدمة فإذا تعلم وعمل فسيتأقن ولديه خبرة كبيرة يمكن أن يستفيد منها المجتمع.

ولفت الرميحي إلى أن هناك مشكلة خاصة بأعضاء هيئة التدريس، موضحا أن البعض منهم لم يخضعوا للتدريب حول توصيل المعلومة، مشددا على أهمية تدريب الأساتذة على مهارات توصيل المعلومات إلى الجيل الحالي.

ولا بد من الاهتمام بالتعليم الأولي لأنه القاعدة الأساسية، فنحن مازلنا في الجامعة ندرس على طريقة أفلاطون التي تعتمد على الاستماع، مضيفا: أنا شخصيا أقوم بالتدريس في جامعة الكويت منذ 40 عاما وأؤكد أن مستوى الجيل الماضي يختلف عن الجيل الحالي الذي تعود على تلبية احتياجاته عن طريق الواسطة حتى أصبح بعض الطلبة يريدون الحصول على الدرجات عن طريق «الواسطة»، وباختصار شديد «أن ما في الفخ أكبر من العصفور»، فموضوع التعليم يحتاج إلى رؤية مجتمعية واضحة المعالم.

منح حرية الاختيار للطلاب

من جانبه شدد النائب د.عبدالكريم الكندري على ضرورة إعطاء الحرية للطلاب لاختيار نوع التعليم الذي يريده والجامعة التي يريد داخل الكويت أو خارجها لأن ضغط أولياء الأمور على أبنائهم يؤدي لحدوث الكثير من المشاكل، مضيفا أنني أشد على أيدي المسؤولين بوزارة التعليم العالي وأحييهم على تطبيق التوجيه والإرشاد لأول مرة، ومشكلتنا في الكويت هي غياب الهدف من التعليم.

وقال: نعم هناك مشاكل كبيرة بجامعة الكويت وهناك إشكالية في أعضاء هيئة التدريس تتعلق بعدم تطوير قدراتهم ومازالتوا يتبعون أساليب التعليم التقليدي القديم، وهذا الوضع مغاير لوضع الدراسة في الخارج فأسلوب التعليم في الكويت يعتمد على التلقين والحفظ

د.محمد الرميحي:

## النظام التعليمي في الكويت يؤثر ويتأثر بالوضع الاجتماعي العام

## مخرجات التعليم العام ضعيفة وتحتاج إلى إعادة نظر

## التوظيف في الكويت يعتمد على "من تعرف وليس ما تعرف" ..

## التعليم العالي أصبح معوقاً للتنمية

## لا بد من تحديد الأهداف المرجوة من التعليم وهي المعرفة والمهارة واتخاذ موقف إيجابي من الحياة

## الجامعات التي تفكر بشكل إستراتيجي تربط تخصصاتها باحتياجات سوق العمل

## لا بد من تدريب أعضاء هيئة التدريس على مهارات توصيل المعلومات إلى الجيل الحالي

## قضية التعليم تحتاج إلى رؤية مجتمعية واضحة المعالم "وما في الفخ أكبر من العصفور"

مكافاتهم الحالية ليست سيئة ونتمنى لهم الأفضل دائما. وأوضح الحمندان أن التعليم العام في كثير من الأحيان أصبح أشبه بحقل الحنظل وطبيعنا تقول ان كل تجربة لا بد ان تكون ناجحة وفتحنا المجال للمفكرات ولكن فلسفة المجتمع والتراخي من قبل اولياء الامور والدلال الزائد لاولادهم ساهم في التأثير على تلقي الطالب للمواد العلمية، فنحن لا نريد ان يكون الجسد على التعليم العام بل لا بد ان نفر بأن هناك غيبا للتنسيق في التعليم العالي بالنسبة لاحتياجات سوق العمل ولا بد ان نؤكد على دور الاسرة في ان تكون اداة للبناء.

النظام التعليمي مشروع دولة وانتقل الحديث في محاور الندوة الى د.محمد الرميحي الذي اوضح ان النظام التعليمي هو احد أنظمة المجتمع، وبالعادة فإن النظام التعليمي هو مشروع دولة وليس مشروع وزير ومع الأسف الشديد كلما جاء وزير يكون لديه مشروع خاص ويقدمه فندنا من نقطة الصفر، واذكر في هذا المقام 3 أشهر عندما ألقى خطابا كاملا عن التعليم وذكر ان التعليم هو خارج فترة الوزير. وأضاف أننا قمنا بعمل دراسة عن التعليم في المجلس الأعلى للتخطيط ووجدنا ان 40% تقريبا من الاسر الكويتية تأخذ أبناءها إلى المدارس

## المرزوق: قضية التعليم يجب أن تكون أولوية لدى المسؤولين

رحب رئيس تحرير «الانباء» الزميل يوسف خالد المرزوق بضيوف الندوة مثنيا مشاركتهم. وأضاف: لقد نكرت لرئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك في اجتماعنا الاخير معه، ان التعليم هو أساس التنمية وأساس قيام الدولة ولو فشلنا في تحقيق التنمية في مجال التعليم فستفشل الدولة بجميع قطاعاتها مهما كان لدينا من اموال ومدخرات فبطية، ان لم نصب اهتمامنا على التعليم فستذهب كافة الجهود هباء منثورا، مؤكدا أهمية ان تكون قضية التعليم اولوية لدى المسؤولين في الدولة. وأضاف أنني لدي قناعة تامة بأنه لو صلح حال التعليم فسينصلح حال البلد بأكمله بكافة قطاعاته ومؤسساته.

في الجامعة والتطبيقي هو اعلى مكانة علمية من الجميع، فالطالب يتخرج في الجامعة او التطبيقي ويحصل على وظيفة براتب اعلى من عضو هيئة التدريس.

وأضاف أننا حاليا نعاني من ازمة قبول فهناك جامعة حكومية وحيدة انشئت في الكويت منذ عام 1966 وتوجد هيئة واحدة فقط للتعليم التطبيقي والتدريب وجامعة جابر حتى الآن لم يحسم امرها لاسيما بعد ان تم رد القانون من أجل تعديله ومدينة صباح السالم الجامعية لا تعلم ما في الدولة فسنجد ان ما لا يقل عن 8 جهات بالدولة مميزاتا الوظيفية اعلى من اعضاء هيئة التدريس على الرغم من ان عضو هيئة التدريس

## القيمة للشهادة بغض النظر عن العلم المكتسب، والهدف أصبح الحصول على شهادة جامعية من اي مكان وبأي طريقة.

وفيما يخص الادارة، قال الهاجري نجد ان جزءا كبيرا منها يخضع للتجانبات السياسية وتوزع المناصب بناء على ضغط من سياسيين مما تسبب في شعور غالبية اعضاء هيئة التدريس بحالة من الاحباط نظرا للافتقار الى الشفافية. اما فيما يخص الاستاذ فإن وضعه المادي والمعنوي سواء بجامعة الكويت او الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب هو وضع طارد وليس جاذبا، فلو نظرنا إلى سلم الرواتب في الدولة فسنجد ان ما لا يقل عن 8 جهات بالدولة مميزاتا الوظيفية اعلى من اعضاء هيئة التدريس على الرغم من ان عضو هيئة التدريس

وافتقر لمساءلة توجيه الطلبة لاحتياجات سوق العمل على الرغم من وجودها في خطة التنمية ولكن لم يتم تطبيقها.

التعليم العام حقل تجارب

وبدوره قال رئيس اللجنة التعليمية بمجلس الأمة النائب محمد الحمندان: لاحظت ان الجسد على التعليم العام ولكن هناك مشكلة في التعليم الجامعي ابنائنا الدارسين بالجامعات ومعظم الكاترة لا يسعون الى تطوير انفسهم بما جعل الطلبة والطالبات يلجأون الى المدرسين الخصوصيين وفيما يخص الجانب المادي للدكاترة، فنحن نطمح ان يحصلوا على مكافآت اكبر ولكن

## جدال حول تخصص الهندسة الصناعية

قال د.عبدالرحمن الشايجي اثناء الندوة ان الكويت دولة غير صناعية مستغريا من وجود كم هائل من التخصصات الهندسية في الجامعات. وقد ابتلانا الله بهندسة جديدة تسمى الهندسة الصناعية الذي أصبحت تقدمه الكثير من الجامعات الخاصة حاليا في الكويت. فرد د.محمد الخضر قائلا: الهندسة الصناعية ليست فقط مصانع واعترض على توصيف الهندسة الصناعية بهذا الشكل، فالهندسة الصناعية تخصصات المطلوبة في سوق العمل ليس فقط في الكويت وإنما على مستوى العالم وهذا التخصص يسمى بجامعة الكويت هندسة صناعية ونظم ادارية وكافة مؤسسات الدولة تحتاج لخريجين من هذا التخصص.

## تضارب مصالح

ذكر د.محمد الخضر ان هيئة الاعتماد الاكاديمي تضم رؤساء جامعات خاصة وهذا الامر يضمن في طياته تضارب مصالح، فقالت د.موضي الجمود: ان هيئة الاعتماد الاكاديمي تضم ممثلين عن جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والجامعات الخاصة موضحة ان الهيئة تضم خبرات تعليمية من جميع الجهات التي تخضع للاعتماد الاكاديمي مؤكدة ان هذا الامر ليس به اي نوع من انواع تضارب المصالح.

## ضيوف ندوة «الانباء» التعليم العالي تحديات الواقع وطموحات المستقبل:

- رئيس اللجنة التعليمية بمجلس الأمة النائب حمود الحمندان
- عضو اللجنة التشريعية بمجلس الأمة النائب د.عبدالكريم الكندري
- مديرة الجامعة العربية المفتوحة د.موضي الجمود
- رئيس مجلس ابناء كلية بوكسهل الكويت د.عبدالرحمن الشايجي
- مديرة ادارة البعثات بوزارة التعليم العالي بإثابة وضاء الصراف
- رئيس جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت د.محمد الخضر
- نائب رئيس الكليات التطبيقية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د.صالح الهاجري
- اساتذ الاجتماع السياسي وعضو هيئة التدريس بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت د.محمد الرميحي

## من أجواء الندوة

● مازح رئيس اللجنة التعليمية بمجلس الأمة حمود الحمندان ضيوف الندوة اثناء مقاطعة البعض منهم له اثناء مداخلاته قائلا: يا جماعة خلني اكمل الرجاء الاستماع «ترا انا كنت مدرس قبل».

● ذكر د.عبدالرحمن الشايجي ان ميزانية جامعة الكويت بلغت 241 مليون دينار بعدد طلاب بلغ 26 الف طالب وطالبة، وهذا يعني ان الطلاب بجامعة الكويت يكلف الدولة 9 آلاف دينار بينما تكلفة الطالب في الجامعات الخاصة تبلغ نحو 4 آلاف دينار، مقترحا ان تتم الاستفادة من الجامعات الخاصة عن طريق المنشآت والموارد البشرية.

● قال د.محمد الرميحي: لدينا مشروع الشراكة في التعليم وهو مشروع من مؤسسة خاصة يشرف عليه د.حسن ابراهيم وبدانا بعمل بعض الدراسات ومنها دراسة خاصة بالخطاب الرسمي وكيفية اهتمامه بالتعليم ووجدنا ان الخطاب الرسمي في الكويت يتراجع عن اهتمامه بالتعليم ودرستنا خطاب أعضاء مجلس الأمة في التعليم ووجدنا ان اهتمامات معظم نواب مجلس الأمة تخص فصل البنين عن البنات في التعليم، واقولها بكل أسف: «من يريد ان يجمع فلوس يشوفه شغلة غير التعليم»، لافتا الى قضية اخرى أصبحت جزءا من ثقافتنا وهي توجيه اللوم للأخر.

## قانون الجامعات الحكومية

طالب د.محمد الخضر بضرورة اقرار قانون الجامعات الحكومية بأسرع وقت ممكن فرد د.عبدالكريم الكندري قائلا: هل انت على قناعة بان صلاح التعليم في الكويت سيأتي بنص شرعي؟ موضحا ان الكويت من اغنى مجلس الأمة ولكن لم يصدر حتى الآن مرسوم قانون بإنشائه.

د.موضي الجمود:

## التعليم العالي ضرورة ملحة في مجتمعاتنا ولا بد من توفيره لجميع الراغبين فيه

## أؤيد تنوع مسارات التعليم بين العالي والمهني والفني

## القدرة الاستيعابية من أبرز التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي لاسيما في مجتمع تصل نسبة فيه عن 24 عاماً إلى 43٪

## لا بد من إنشاء المزيد من الجامعات الحكومية إيماناً بأهمية توفير التعليم العالي لجميع المواطنين

## أهمية التركيز على نوعية التعليم بحيث يكون تعليماً ذا جودة ومعتمداً ومرتبباً بمؤسسات عالمية مرموقة

## لا بد من التوسع في البعثات الخارجية مع ضرورة التركيز على تنوع التخصصات

## لا بد أن نفرق بين الشهادة المعتمدة ذات النوعية الجيدة والشهادة غير المعتمدة لحماية أبنائنا من استغلال الآخرين

تشاؤمية لواقع التعليم العالي، لكن فسي الحقيقة فإن الواقع سيئ جداً، فالتعليم العالي ليس من اولويات الحكومة ولا توجد لديهم سياسة محددة لتطوير التعليم ونعاني من القرارات العشوائية والتخططات بجامعة الكويت، فهناك مسؤولون عن التعليم مازالوا غير مقتنعين باجديات العمل المؤسسي انطلاقاً من تعيين المسؤولين في المناصب القيادية. فعلى سبيل المثال، جامعة الكويت شكلت لجنة لاختيار مدير الجامعة وتم تعيد اسماء معينة ولكن تم تعيين مدير للجامعة لم يكن ضمن الاسماء التي رشحتها اللجنة وهذا مثال صارخ على التخططات التي نعاني منها بجامعة الكويت. ومن ناحية أخرى، فإن مدير الجامعة يتجه حالياً اتجاهها فرياً لتغيير نظام الدراسة بجامعة الكويت من فصلين دراسيين إلى ثلاثة فصول دراسية وجعل الفصل الصيفي فصلاً اجبارياً، معللاً ذلك بأزمة القبول والنقص في اعضاء هيئة التدريس.

ولكن نقول مدير الجامعة كيف يمكن تعيين اعضاء هيئة تدريس جديد في جامعة الكويت التي أصبحت بيئتها طاردة وليست جاذبة لاسيما في ظل عدم اقرار كادر اعضاء هيئة التدريس ومزاياهم الوظيفية؟ بالإضافة إلى أن أزمة القبول ليست وليدة اللحظة بل هي نتاج تراكمات ستة تنو الآخر ومع ذلك لم تتلق الإدارة لحل مشكلة أزمة القبول.

وأكد الخضر ان جامعة الكويت تعاني من عدم احترام عمل اللجان والعمل المؤسسي بما جعلنا نصل لمرحلة الشعور بأن هناك عملا مبرمجا لتدمير جامعة الكويت، وفيما يخص العمل المؤسسي فنجأ بان هيئة الاعتماد الاكاديمي تضم لجنة امناء مكونة من مدير الجامعة ومديري جامعات خاصة، واستغرب كيف يمكن لهيئة تعتمد البرامج ان تضم مديري جامعات خاصة مما يخلق حالة من تضارب المصالح ونأمل من نواب مجلس الأمة العمل على متابعة قضايا الجامعة وعلى رأسهم قانون الجامعات الحكومية، لاسيما ان هناك اتفاقا على جميع الجهات ان ضرورة اقرار القانون لحل كل المشاكل العالقة ووضع حد للاستهتار الذي يحدث داخل المؤسسة التعليمية، ونستغرب من مدير الجامعة الذي اقر بأنه لا يعترف بالوائج وعندما اوصلنا المعلومة لوزير التربية ووزير التعليم العالي قال لنا انه يؤمن باستقلالية الجامعة ونستغرب ان الوزير يؤمن باستقلالية الجامعة في امور معينة ويتدخل في الجامعة بامور اخرى.

التعليم يؤثر ويتأثر

ومن جهته قال نائب رئيس رابطة الكليات التطبيقية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د.صالح الهاجري: كل الشكر والتقدير لأسرة جريدة «الانباء» على تنظيم هذه الندوة المتميزة، وفي الحقيقة لا يمكن ان نغزل قضية التعليم العالي عن الوضع العام في الدولة فهو يؤثر ويتأثر بمجريات الامور في البلد، ومدخلات التعليم العالي هي مخرجات التعليم العام فإذا كان التعليم العام سيئا فسيعكس ذلك الامر بشكل اساسي على التعليم العالي وقد تلمسنا هذا الانحدار في الفترة الاخيرة بعدما أصبحت القضية قضية دولة وليس بالعلم المكتسب منها، فقد أصبحت ثقافة المجتمع الكويتي هي ان

# التركيز على البحث العلمي والإسراع في إقرار قانون الجامعات الحكومية



د.محمد الخضر

د. عبدالرحمن الشايجي:

- لا بد أن يمنح أولياء الأمور أبناءهم حرية الاختيار والإبداع والتفكير
- هناك حشو في المناهج الدراسية يمكن اختزاله في مادة واحدة
- من الظلم أن نقارن بين التعليم داخل الكويت وخارجها
- التعليم خارج الكويت يمنح الطالب طرق تفكير حديثة ويساعده على الانخراط في ثقافات متعددة

د.محمد الخضر:

- التعليم العالي ليس من أولويات الحكومة ولا توجد سياسة محددة لتطويره
- بيئة جامعة الكويت أصبحت طاردة للاساتذة في ظل عدم إقرار الكادر والمزايا الوظيفية
- جامعة الكويت من أفضل الجامعات الموجودة على مستوى المنطقة
- وصول نسبة النجاح في الثانوية العامة إلى 96% بالكويت يعد "مصيبة" وغير موجود في أي دولة بالعالم

د. صالح الهاجري:

- قضية التعليم أصبحت مجرد شهادة يحصل عليها الطالب دون التركيز على العلم المكتسب
- المناهج الدراسية قائمة على منهج التلقين ولا بد من إخضاع جميع البرامج لضوابط الاعتماد الأكاديمي
- نطالب بإنشاء المزيد من الجامعات الحكومية وتوزيعها على جميع محافظات الكويت



د.عبدالرحمن الشايجي

بإقراره من ديوان الخدمة المدنية قريبا.

خلل في مخرجات التعليم

وبين نائب رئيس رابطة الكليات التطبيقية د.صالح الهاجري أن التعليم العالي عبارة عن دمج بين إعطاء المعلومة للطالب وبحث الطالب عن معلومات أخرى بنفسه ولكن أحيانا الطلبة لا يريدون البحث عن المعلومة ويلجأون إلى المدرس الخصوصي ولا يعني أن عضو هيئة التدريس سيئ وإنما هي ثقافة أصبحت سائدة في المجتمع، لافتا إلى أنه لا بد أن نفر بأن هناك خللا في مخرجات التعليم العام والكثير منها مخرجات سيئة تدخل إلى مؤسسات التعليم العالي سواء جامعية الكويت أو التعليم التطبيقي والتدريب، وفيما يخص قضية تطوير التعليم ذكر الهاجري أن مشروع إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب كان يتضمن أن تكون هناك هيئة للتعليم التطبيقي وأخرى للتدريب نظرا لأن الأهداف مختلفة وبسبب قلة الميزانية لذلك اتخذ قرار بدمجها مؤقتا في هيئة واحدة ومن ثم يتم فصلها عندما تتوافر الميزانية ولكن منذ إنشاء الهيئة وحتى يومنا هذا لم يتم الفصل مطالبا وبشدة بفصل القطاعين لما فيه الصالح العام.

معايير عالمية في التقييم

من جانبه، أكد رئيس اللجنة التعليمية بمجلس الأمة حمود الحمدان أن الحكومة وضعت قضية إقرار قانون الجامعات الحكومية ضمن أولوياتها وحالبا القانون موجود لدى الفتوى والتشريع وبانتظار موافقة مجلس الوزراء. وحول المقارنة بين جامعة الكويت والجامعات الأخرى خارج الكويت فقامت تعلمون جميعا هناك معايير عالمية في التقييم، وفيما يخص عدم التركيز على مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل والتدريب على تطوير التعليم، وأحمل المسؤولية فيما لو وزارة التعليم العالي فيما يخص الشهادات المشوهة، فقد كنت ضمن الوفد الذي سافر لتقييم الجامعات في أوروبا الشرقية وأرى أن وزارة التعليم العالي لا تقوم بدورها بالشكل المطلوب واستغرب من طالب حاصل على شهادة من أوكرانيا ولا يعرف حتى يتحدث لغة أجنبية وهو حاصل على شهادة هندسة، ومن المفترض ألا تكون هناك «مجاملة» في التعليم ولا يوجد مجال لأنصاف الحلول في قضية التربية والتعليم. أما كادر أعضاء هيئة التدريس فقد تم إقراره منذ سنوات في مجلس الجامعة نتيجة دراسة علمية مقارنة مطالبا

والانخراط في ثقافات متعددة، بالإضافة إلى الاعتماد على النفس وحل المشاكل وتعلم خبرات جديدة. وأضاف أن التعليم العالي الخاص في الكويت سوف يخلق فجوة بين خريجي الجامعات في السنوات العشر القادمة.

جامعة الكويت من أفضل الجامعات

كما أكد رئيس جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت د.محمد الخضر أن أفضل جامعات الموجودة على مستوى المنطقة وتضم نخبة من الكوادر المتخصصة في تخصصات مختلفة وأساتذة جامعة الكويت وأن كانت شهادتي فيهم مجروحة إلا أنهم يحرصون دائما على تطوير مهاراتهم وطرقهم التدريسية، ومن ناحية أخرى فإن نسبة النجاح في الثانوية العامة بالكويت تصل إلى 96% ولا توجد دولة بالعالم لديها هذه النسبة من النجاح «وهذه مصيبة». وقال الخضر إن مشكلتنا بجامعة الكويت من الطلاب والطالبات، وعلى الرغم من أن بعض القاعات الدراسية لا تتحمل أكثر من 25 طالبا نجد أنه بضغط سياسي من بعض أعضاء مجلس الأمة يتم قبول أعداد متزايدة من الطلبة ونجد 60 طالبا في قاعة دراسية واحدة، وزاد العبء الدراسي على عضو هيئة التدريس نتيجة تدريسه لأكثر من مادة دراسية، مطالبا بأن يكون هناك عمل مؤسسي في وزارة التربية ووزارة التعليم العالي، وأحمل المسؤولية فيما يخص الشهادات المشوهة، فقد كنت ضمن الوفد الذي سافر لتقييم الجامعات في أوروبا الشرقية وأرى أن وزارة التعليم العالي لا تقوم بدورها بالشكل المطلوب واستغرب من طالب حاصل على شهادة من أوكرانيا ولا يعرف حتى يتحدث لغة أجنبية وهو حاصل على شهادة هندسة، ومن المفترض ألا تكون هناك «مجاملة» في التعليم ولا يوجد مجال لأنصاف الحلول في قضية التربية والتعليم. أما كادر أعضاء هيئة التدريس فقد تم إقراره منذ سنوات في مجلس الجامعة نتيجة دراسة علمية مقارنة مطالبا



د.صالح الهاجري

فقط على مستوى الكويت، وهذا النوع من التعليم عن بعد يعتبر تعليما مدمجا يجمع ما بين لقاء الطلبة بالاساتذة واستخدام التكنولوجيا في التعليم، لافتة إلى أن التعليم المتفوق الحاصل على معدل 3 نقاط من حقه أن يتدرب من 6 أشهر إلى سنة كاملة بعد التخرج من الجامعة ليس فقط لطلبة الطب إنما لجميع التخصصات فيكون من حقهم التدريب في شركات عالمية مرموقة.

وحول مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل ذكر الصراف أن وزارة التعليم العالي بدأت بخطة خمسية من 2009 - 2010 وانتهت في 2013 - 2014 حيث وضعت خطة خمسية بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية وبرنامج إعادة الهيكلة لتزويدنا باحتياجات وزارات ومؤسسات الدولة من التخصصات، ولدينا إحصائيات من الإدارة المركزية للإحصاء واكتشفنا أن لدينا نقصا في المهندسين بسبب المخرجات الرديئة التي وصلتنا من الهند والفنيين، فهناك طلبة تخرجوا من الفئتين حاصلين على شهادة في الهندسة في مدة لم تتجاوز 6 أشهر دراسة. وقالت الصراف من وجهة نظري أن الحكومة خلقت إشكالية كبيرة في إقرار كوادرات لخريجين معينين وهم المهندسون والمحاسبون والقانونيون بما جعلنا نجد أن أعداد الخريجين الحاصلين على دبلوم مساعد مهندس اتجهوا للدراسة في الهند والفنيين والبحرين وذلك قبل إصدار قرارات بحظر الدراسة في تلك الجامعات، فالقانونية هي المسؤولة عن تلك الأوضاع كونها لم تقم بعمل دراسة مستفيضة في توحيد كوادرات خريجين، ومساواة الخريجين، ويجب على الحكومة أن تعيد دراسة هذا الموضوع، فإن إقرار الكوادرات في عدة جهات بالدولة هي التي أتت إلى نزوح الطلبة للدراسة في تلك الجامعات الوهمية ولكن تم حاليا حظر تلك الجامعات بقرارات من وزارة التعليم العالي وتم اتخاذ قرار بإجراء اختبار لتلك المخرجات.

التعليم بالخارج يكسب الخبرات

بدوره، أكد رئيس مجلس أمناء كلية بوكسل الكويت د.عبدالرحمن الشايجي أن من الظلم مقارنة التعليم في الكويت مع التعليم في الخارج، ومن وجهة نظري أن التعليم خارج الكويت يمنح الطالب طرق تفكير حديثة

فقط على مستوى الكويت، وهذا النوع من التعليم عن بعد يعتبر تعليما مدمجا يجمع ما بين لقاء الطلبة بالاساتذة واستخدام التكنولوجيا في التعليم، لافتة إلى أن التعليم المتفوق الحاصل على معدل 3 نقاط من حقه أن يتدرب من 6 أشهر إلى سنة كاملة بعد التخرج من الجامعة ليس فقط لطلبة الطب إنما لجميع التخصصات فيكون من حقهم التدريب في شركات عالمية مرموقة.

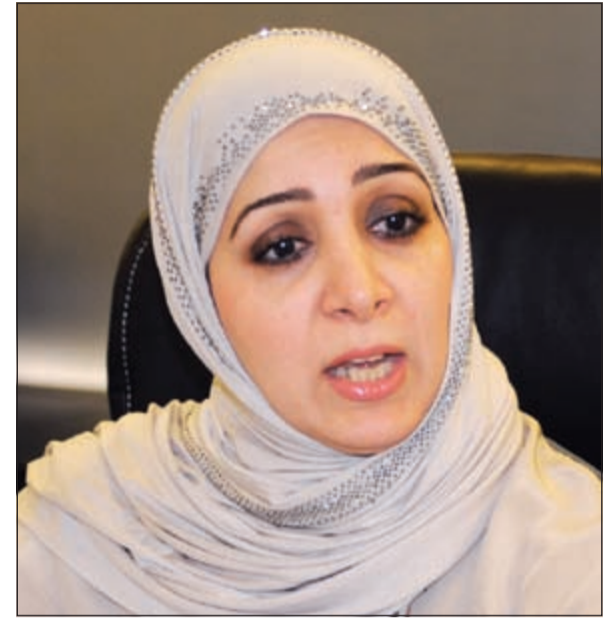
وأضافت أن الجامعة الإلكترونية السعودية هي جامعة حكومية تقدم تعليما مفتوحا 100٪، وجامعة الكويت الافتراضية التي مازالت قيد الدراسة هي جامعة تقدم تعليما مفتوحا 100٪ وتدعمها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والعديد من الجامعات الأخرى في بلداننا العربية، مشيرة إلى أن تلك الجامعات تقدم تعليما مميذا وتخضع لمعايير جودة عالمية.

وأكدت الحمدان أن الجامعة العربية المفتوحة هي نموذج للتعليم المفتوح وأصبحت لها مكانة في التعليم العالي لا يمكن تجاهلها، بل إن بعض الجامعات التقليدية أصبحت تعتمد في جزء من منهجها على تكنولوجيا التعليم. مشيرة إلى أن خريجي الجامعة العربية المفتوحة في الكويت وخارج الكويت حصلوا على وظائف مرموقة في سوق العمل ويتمتعون بمهارات عالية جدا خاصة فيما يتعلق بمهارات استخدام التكنولوجيا ومهارات اللغات، لافتة إلى أن التعليم المفتوح خيار مهم وموجود ويخضع للاعتماد المحلي والعالمي وبحاجة إلى مزيد من التطوير في مجتمعاتنا.

مخرجات التعليم العالي وسوق العمل

وقالت مديرة إدارة البعثات بالإنابة وفاء الصراف: لا يمكن أن أعيب بجامعة الكويت والتعليم الذي تقدمه ولا بد أن نتفق أن لكل جامعة إيجابياتها وسلبياتها، فليس كل الجامعات الخارجية تقدم تعليما جيدا كما يعتقد البعض، فهناك جامعات أميركية وبريطانية سيئة، والجامعات البريطانية اليوم تتجه اتجاهات تجاريا تريد طلبة يدفعون أموالا، وهناك جامعات أميركية وضعت ضمن قائمة الجامعات المحظور إيفاد الطلبة لها بسبب تكرار المناهج والاختبارات.

وأضافت أنه تعقبا على كلام د.محمد المريحي فيما يخص التدريب الميداني بعد التخرج أود أن أقول أن هذا



وفاء الصراف

وفاء الصراف:

- واقع التعليم العام في الكويت سيئ ووردي.. وهناك خلل في المناهج الدراسية
- لا بد من إصلاح التعليم العام في مراحل الأولى لضمان صلاح مراحل التعليم العالي وتطويره بالشكل الأمثل
- هناك جامعات بريطانية وأميركية توجهها تجاري وتريد الطلبة الذين يدفعون أموالا كثيرة
- وزارة التعليم العالي حريصة على موازنة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل ونطبق الخطة الخمسية بالتعاون مع ديوان الخدمة وإعادة الهيكلة

أما في الخارج فالطالب يتذوق التعليم والبحث العلمي وصناعة المادة التي يمكنه تقديمها إلى الاستاذ، ونحن بالكويت نعاني من غياب رؤية تعليمية واضحة، وجامعة الكويت تحتاج إلى التطوير على مستوى أعضاء هيئة التدريس وأساليب التدريس وتوصيل المعلومة بالطرق الحديثة والمبتكرة، ونفتقر لوجود أهداف واضحة للنظام التعليمي بشكل عام سواء التعليم العام أو الخاص.

الشهادة الجامعية قضية مصيرية

ومن جهتها أشارت مديرة الجامعة العربية المفتوحة د.موضي الحمود إلى أن منح الطالب الكويتي بعثة للخارج هي فرصة لتعليمه وأيضا اكتساب خبرات جديدة بما يهيئه لاكتساب مهارات والتعرف على ثقافات مختلفة تؤهله لخدمة وطنه بعد التخرج. ومن المهم أن نتوسع في البعثات للخارج لما فيه تحقيق الصالح العام مع ضرورة التركيز على تنوع التخصصات لاسيما التي يحتاج إليها سوق العمل الكويتي، وأيضا فتح مقرات البعثات جديدة من أجل المزيد من الانفتاح على دول العالم المتقدمة والاستفادة من تجاربهم وخبراتهم. ولا يمكن أن نفاضل بين جامعة الكويت والجامعات الأخرى فجميع مؤسسات التعليم العالي تكمل بعضها البعض.

وقالت الحمود إن البعض أصبح ينظر إلى الشهادة الجامعية على أنها هدف للوصول إلى سلم وظيفي معين وبالتالي فلا بد من التدقيق في الشهادات للقضاء على الشهادات الوهمية والجامعات غير المعتمدة وبداننا في معالجة تلك الأوضاع وأخذنا بها قرارات مصيرية، صحيح تأثر بها عدد كبير ولكن يجب أن نحسن المجتمع ونفرض بين الشهادة المعتمدة ذات النوعية الجيدة والشهادات الوهمية، فالقضية تعتبر مصيرية بان يكون هناك فرز لمستوى الشهادة الجامعية. ومن ناحية أخرى قالت الحمود: التعليم عن بعد يعتبر من أهم الخيارات التعليمية المطروحة حاليا على مستوى العالم وليس

التوصيات:

النائب حمود الحمدان:

- متابعة تطوير منظومة التعليم العام والتعليم العالي بشكل حاسم.
- وضع معايير واضحة للتعليم العام والتعليم العالي للوصول إلى نتائج إيجابية في مجال التعليم.
- اللجنة التعليمية تعمل حاليا على صياغة استراتيجية وطنية لتطوير التعليم لتلبية الأبناء من المولد حتى التخرج بمشاركة الوزارات المعنية.
- الإسراع في الانتهاء من مشاريع مدينة صباح السالم الجامعية وجامعة جابر وذلك لحل مشكلة القدرة الاستيعابية مقارنة بتزايد أعداد الطلبة.
- التأكيد على أهمية الإدارات المدرسية مع التركيز على دور الأسرة وضرورة إعادة النظر بالمناهج الدراسية.

النائب د.عبدالكريم الكندري:

- إعادة النظر في النظام التعليمي من خلال تحديد أهداف آنية ومستقبلية واضحة المعالم.
- الحاجة ماسة لمجلس أعلى يشرف على النظام التعليمي في الكويت سواء العام أو الخاص ويتم اختيار أعضائه بعناية بعيدا عن السياسة والفئوية وجميع الألفات الاجتماعية ويكون الاعتماد فقط على معيار الكفاءة.
- تحتاج إلى تحديد أهداف تعليمية واضحة تتوافق مع رؤية الدولة وتحقق الرغبة الأميرية السامية في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري.
- أن يكون التعليم أولوية، فالوزارة السيادية الوحيدة في الكويت من وجهة نظري هي وزارة التربية والتعليم العالي مع احترامي لكافة الوزارات الأخرى بالدولة.

هناك نقصا في موظفي إدارة البعثات بوزارة التعليم العالي مقارنة بزيادة مقاعد البعثات مؤخرا.

- تخصيص التعليم من أجل تطوير المنظومة التعليمية.
- إعادة النظر في المناهج الدراسية.

د.محمد الخضر:

- السعي لإقرار قانون الجامعات الحكومية بأسرع وقت ممكن.
- التأكيد على احترام اللوائح والقوانين الجامعية بجامعة الكويت.
- السعي لإقرار كادر أعضاء هيئة التدريس ومزاياهم الوظيفية لجعل الجامعة مؤسسة أكاديمية جاذبة للكفاءات.
- العمل على إنشاء جامعات حكومية وخاصة لمواجهة تزايد أعداد الطلبة.
- نرفض توجه الإدارة الجامعية بفصل مركز العلوم الطبية عن جامعة الكويت.
- تفعيل هيئة الاعتماد الأكاديمي لضبط جودة التعليم.
- لا بد من إعادة النظر في منظومة التعليم العام كونه غير متوكل مع مستوى التعليم العالي.

د.صالح الهاجري:

- إقرار كادر أعضاء هيئة التدريس ومزاياهم الوظيفية لتوفير بيئة أكاديمية مريحة ومشجعة.
- ثبات استراتيجية التعليم بغض النظر عن الوزير.
- إخضاع جميع المؤسسات التعليمية سواء بالتعليم العام أو العالي إلى قواعد ثابتة للاعتماد الأكاديمي.
- فصل التعليم التطبيقي عن التدريب.
- إنشاء جامعات حكومية من أجل استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة موزعة على جميع محافظات الكويت.

دعما عكسيا، بمعنى أن يكون هناك خيار أمام ولي الأمر إما أن يدرس ابنائه في المدارس الحكومية أو أن وزارة التربية تمنحه مبلغا ماليا ليبرسل ابنه للمدارس الخاصة.

- الاستفادة من مرافق الجامعات الخاصة في تقليل الكثافة العددية لطلبة جامعة الكويت للاستفادة من المنشآت والموارد البشرية.
- تطوير التعليم هو مشروع مجتمعي واجتماعي وعلى المجتمع أن يضع خطة مستقبلية لتطوير التعليم.
- لا بد من إعادة النظر فيما يخص التدريب الإداري واختيار الإدارة الكفاء القادرة على تطوير التعليم.
- المشكلات التي يعاني منها المجتمع في مشكلات تربوية ومنها مشكلة المرور وزيادة استهلاك الأدوية وطريقة الأكل.
- هناك إجماع بأن أي تخطيط لا يبدأ بالتركيز على التربية هو تخطيط فاشل.
- ضرورة التركيز على البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي.
- التعليم ثقافة وبالتالي فلا بد من الاهتمام بالتساند المجتمعي في هذا الأمر.

وفاء الصراف:

- الإسراع في إنشاء المجلس الأعلى للتعليم ويضم وحدة لدراسة احتياجات سوق العمل الكويتي.
- الإسراع في إنشاء جامعات تطبيقية لأن البلد بحاجة للمزيد من الجامعات وبحاجة إلى خريجي تخصصات فنية ومهنية في ظل قلة القدرة الاستيعابية لجامعة الكويت وأيضا البعثات لاسيما أن

زيادة الطاقة الاستيعابية في المؤسسات التعليمية بالكويت. نحن نعاني من أزمة دولة، ولا يمكن أن نجد تعليما جيدا في ظل مجالات كثيرة سيئة في الدولة، فلا بد أن تنشط الدولة في جميع المجالات من أجل أن تقود التعليم.

د.موضي الحمود:

- ضرورة أن يتاح التعليم العالي لجميع الراغبين في الانخراط به.
- ضرورة أن يكون للتعليم مسارات مختلفة منها المسار العلمي والفني والمهني.
- تطوير البنية التحتية للتعليم العالي عن طريق زيادة القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي وإنشاء المزيد من الجامعات الحكومية في الكويت.
- التركيز على نوعية التعليم بحيث يكون تعليما ذا جودة معتمد ومرتبطة بمؤسسات عالمية مرموقة.
- التوسع في البعثات الخارجية مع ضرورة التركيز على تنوع التخصصات وتلبية احتياجات سوق العمل الكويتي.

د.عبدالرحمن الشايجي:

- لا بد من إشراك الأشخاص المعنيين بالتعليم في إصلاح المنظومة التعليمية ككل سواء في التعليم العام أو الخاص.
- إعادة النظر في المكافأة الاجتماعية للطلبة فلا يمكن منح الطالب الحاصل على تقدير A نفس المبلغ الذي يحصل عليه الطالب الحاصل على تقدير D.
- اقتراح بإشراك ولي الأمر في تدريس ابنه في الجامعات الخاصة من أجل إلغاء فكرة أن التعليم هبة وهدية للطلاب دون حساب أو عقاب.
- إشراك ولي الأمر في التعليم العام عن طريق دعم الحكومة